الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

نشرة فصلية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية

(جمادى الآخرة 1445 هجري/ ديسمبر 2023م)

كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد

يسرني في هذه الافتتاحية من "نشرة الاقتصاد" نيابة عن مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية وأعضائها الكرام تقديم التهنئة لسعادة أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف بتصويت الجمعية العمومية للجمعية بالموافقة على منحها "عضوية شرف" لجهودها المشهودة. كما يسرنا تهنئة الزملاء في جامعة الاعمال والتكنولوجيا (بمدينة جدة) على تدشينهم في أكتوبر 2023م للعدد الأول من مجلة "المنظور الاقتصادي"، والتي هي مبادرة نوعية تهدف لتغطية قضايا ومؤشرات حيوية عن الاقتصاد السعودي.

ويسرني أيضاً الإشارة الى أنه في سبيل إثراء محتوى نشرتنا "نشرة الاقتصاد" سيتم ابتداءً من هذا العدد تضمين ما يردنا من ملخصات لدراسات متخصصة وجديدة في المجال الاقتصادي، لذا تم تضمين هذا العدد ملخص لدراسة عن قياس تأثير الإنفاق الحكومي على نمو القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتقدم النشرة أيضاً في هذا العدد عرض مختصر للفعاليات التي قامت بها الجمعية في الربع الأخير من عام 2023م وهي نشاطات تصب في تحقيق أهداف الجمعية سواءً من خلال إقامة فعالية توعوية عن الادخار وندوة عن صناعة الدواء ودورة تدريبية عن كيفية النشر العلمي.

كما تم عرض قائمة بالبحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود مما يعكس الاستمرارية لما تم نشره سابقاً لأقسام اقتصاد أخرى. بالإضافة الى ذلك تُقدم النشرة وكالمعتاد مقالات اقتصادية قصيرة وتقديم ملخص لكتاب "قادة النفط" للدكتور إبراهيم المهنا، كما تختتم النشرة بتنويه بالإصدارين الأخرين للجمعية وهما تقرير "الصناديق السيادية" وعدد ديسمبر من المجلة العلمية المحكمة "دراسات اقتصادية".

منح عضوية شرفية للدكتورة نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

وافقت الجمعية العمومية لجمعية الاقتصاد السعودية على منح "عضو شرف" لسعادة أ. د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف (رئيسة مجلس إدارة الجمعية في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة)، حيث حصلت سعادتها على نسبة 94% من الأصوات. هذا وتأتي الموافقة تقديراً لجهودها المشهودة في خدمة جمعية الاقتصاد السعودية بما في ذلك حشد الدعم المالي والمعنوي للجمعية من القطاعين العام والخاص في سبيل تحقيق أهداف الجمعية، ولدور سعادتها الفعال في توسيع نطاق مشاركة المرأة والشباب في نشاطات الجمعية منذ عقود.

وموافقة الجمعية العمومية لجمعية الاقتصاد السعودية على منح عضو شرف للدكتورة نورة اليوسف يجعلها تكون بمثابة أول امرأة (منذ تأسيس الجمعية) تُمنح هذه العضوية والتي سبق منحها في السابق لكلاً من:

- معالي الدكتور/ منصور ابراهيم التركي

وهو مدير جامعة الملك سعود ووكيل وزار المالية والاقتصاد (سابقاً)، والذي كان له أيضاً دور كبير في صدور قرار تأسيس الجمعية عام 1985م.

- سعادة الاستاذ/ صالح عبدالله كامل

وهو اقتصادي ورئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية وكان من الداعمين والمشاركين في لعدد من نشاطات الجمعية.

- معالي الدكتور/ ماجد عبدالله المنيف

وهو من مؤسسي جمعية الاقتصاد السعودية ورئيس سابق لمجلس إدارة الجمعية (لفترتين) والأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى (سابقاً).

أعضاء شرف جمعية الاقتصاد السعودية
(منذ إنشائها عام 1985م)

معالي الدكتور
منصور ابراهيم التركي
مدير جامعة الملك سعود
ووكيل وزارة المالية والاقتصاد (سابقاً)

سعادة الاستاذ
صالح عبدالله كامل
الاقتصادي ورجل الأعمال المعروف

معالي الدكتور
ماجد عبدالله المنيف
رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية
والأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى (سابقاً)

سعادة الدكتورة
نورة عبدالرحمن اليوسف
رئيسة مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية
وعضو مجلس الشورى (سابقاً)

سابك sabic
أرقام argaam

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

فعاليات الجمعية

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية خلال الربع الأخير من عام 2023م ثلاث فعاليات قيمة بما يتسق وتحقيق أهداف الجمعية ويخدم المسؤولية المجتمعية للجمعية. يمكن تلخيص هذه الفعاليات في التالي:

1. فعالية "الحصانة المالية" بمناسبة يوم الادخار العالمي

بمناسبة يوم الادخار العالمي الموافق 30 أكتوبر 2023م أقامت اللجنة الشبابية بجمعية الاقتصاد السعودية بالتعاون مع نادي الاقتصاد (شطر الطالبات بقسم الاقتصاد في جامعة الملك سعود) فعالية توعوية بعنوان "الحصانة المالية" والتي شملت خمسة محاور رئيسة: (مدى وعيك بالادخار/ أنواع الادخار/ طريقك إلى الحصانة المالية/علاقة الأثرياء بالادخار). وقد تم إقامة الفعالية يوم 5 نوفمبر 2023 في بانوراما مول وذلك بهدف الوصول لفئات المجتمع المختلفة.

2. ندوة "صناعة الدواء في المملكة: بين الواقع والمأمول"

نظمت جمعية الاقتصاد السعودية ندوة بعنوان ندوة "صناعة الدواء في المملكة: بين الواقع والمأمول" في 23 /4/ 1445هـ (7 /11 / 2023م). وكانت الندوة بمشاركة سعادة عميد كلية الصيدلة بجامعة الملك سعود أ.د. عامر بن معيوف العنزي، وسعادة عضو هيئة التدريس بالكلية وخبير صناعة الدواء أ.د. عبدالله بن محمد المهيزع، وقد قام بإدارة الندوة سعادة رئيس مجلس إدارة الجمعية أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد. كما حضر الندوة سعادة عميدة كلية إدارة الاعمال د. ريما بنت حسن بن سعيد وعدد من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة التدريس بالكلية وطلبتها وعدد من المهتمين بشؤون صناعة الدواء في المملكة.

3. دورة تدريبية عن "كيفية إجراء البحوث العلمية ونشرها..."

اقامت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم 5 ديسمبر 2023م على منصة زووم دورة تدريبية بعنوان "كيفية إجراء البحوث العلمية ونشرها وطرق كتابتها حسب أساليب المجلات العالمية" قدمها مشكوراً سعادة أ.د. خالد حسيني من جامعة بورتسميث البريطانية ورئيس تحرير مجلة التقارير المالية والمحاسبة التابعة لدار النشر ايميرالد Emerald Publishing.

وتناولت الدورة عدة محاور منها: معايير النشر الدولي/ كتابة الورقة البحثية/ اختيار المجلة العلمية المناسبة/ قرارات المحكمين/ كيفية الرد على تعليقات المحكمين، ولقد وصل عدد الحضور لهذه الدورة القيمة حوالي 270 شخص تم منحهم شهادات حضور مجانية.

UNIVERSITY OF PORTSMOUTH
جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

كيفية إجراء البحوث العلمية ونشرها وطرق كتابتها حسب أساليب المجلات العالمية

khaled Hussainey

Professor of Accounting and Financial Management

الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود

جامعة الملك سعود
King Saud University

1- Harrathi, Nizar; Almohaimeed, Ahmed (2022), "Determinants of Carbon Dioxide Emissions: New Empirical Evidence from MENA Countries". International Journal of Energy Economics and Policy, Vol.12, No.1

2. AlEid Nawal; Alkhathlan Khalid; Haque Mohammad; Alkhateeb Tareq; Mahmoud Doaa; Eliw Moataz; and Adow Anass (2023), "Exploring the Entrepreneurial Intentions of Princess Nourah Bint Abdulrahman University Students and The University's Role Aligned with Vision 2030 Sustainability", 15(24)

3. Alshebel, Abdullah) 2022(." Creativity and Change", International Journal of Innovation, Volume 16, Issue 1

4. Shujaat S.; Umair B.; Ievam. K.; Mehboob-ul H, and Fadillah M. (2022), "Attaining Standardization in Islamic Banking Institutions in Pakistan: Analysis on Ijarah Financing", Journal of Risk and Financial Management 15:430

5. Alabdulrazag, B.A.; Alshogeathri, M A., (2023), "A nonlinear autoregressive distributed lag approach to remittances and access to financial inclusion in Jordan", South African Journal of Economic and Management Sciences 26(1)

6. Al-Abdulrazag, Bashier ; Musa Foudeh (2022), "Does inflation reduce remittance outflows in Saudi Arabia?", Cogent Economics & Finance, 10:1

7. Al-Abdulrazag, Bashier. (2022), "The Asymmetric Effect of Remittances on Financial Development in Jordan: A Nonlinear ARDL Analysis". Social Science Journal -Res Militaris (resmilitaris.net), 12(2)

8. Al-Abdulrazag, Bashier; Harrathi Nizar, and Alsowaidan Omar. (2022), "Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Saudi Arabia: An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach". Saudi Central Bank, Joint Research Program.

9. Al-Abdulrazag, Bashier. (2021), "The optimal government size in the kingdom of Saudi Arabia: an ARDL bounds testing approach to cointegration". Cogent Economics & Finance, 9(1)

10. Al-Malki, Abdullah; Mehboob-ul Hassan & Jabbar Ul Haq (2022), "Nexus between remittance outflows and economic growth in GCC countries: the mediating role of the financial sector", Applied Economics Vol.55 No.46

11. Al-Malki, Abdullah; Mehboob-ul Hassan & Md Fouad Bin Amin (2022), "The asymmetric relationship between structural oil shocks and food prices: evidence from Saudi Arabia", Applied Economics, Vol.54, Issue54

12. Md. Fouad Bin Amin; Mehboob-ul H; Khokhar Imran; Khan Muhammad Nauman, (2021), "Studying the Saudi Islamic and conventional banking from the determinants of profit perspective", Journal of Islamic Finance Accountancy, 6(1)

13. Masood H. ; Mehboob-ul H. ; Adnan B., Imam Uddin; A. Qureshi (2021), "A literature Review on Dimensions of Brand Equity in the Insurance Industry of Saudi Arabia", Journal Syariah (Shari'ah Journal) Vol.29, No.3

14. Tsani, S. and Najm, S. (2021), "Chapter 9: Green Policies and Sustainable Development in Saudi Arabia" In Handbook of Sustainable Politics and Economics of Natural Resources, Edward Elgar Publishing.

15. Mehboob-ul Hassan; Fouad Bin Amin (2023), "Examining the effect of banking performance on the economic growth of Saudi Arabia: A Panel ARDL Approach", Journal of Economic Studies, 15(2)

16. Md Fouad Bin Amin (2022), "Asymmetric impact of oil prices and stock prices on bank's profitability Evidence from Saudi Islamic Banks", International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), Vol5, No1

17. Md Fouad Bin Amin and Mohd Rehman (2022), "Asymmetric Linkages of Oil Prices, Money Supply, and TASI on Sectoral Stock Prices in Saudi Arabia: A Non-Linear ARDL Approach", SAGE open, January

18. Mohamed Asmy Bin Mohd Thas Thaker; Salina Kassim; Md Fouad Bin Amin; Marhanum Che Mohd Salleh; Nadhrah Othman; Siti Nadhirah Kassim (2022), "Modeling the Demand for Islamic Microfinance Services: An Application of PLS-SEM Approach", International Journal of Islamic Economics and Finance, Vol5, No1

19. Elmoqbail, Sara & Mohamed, Nashwa (2023), "The Impact of The Development of The Digital Economy on The Quality of Education Outputs in Saudi Arabia (2001-2021)", Journal of Economic Studies, Saudi of Economic Association, Vol.(30), No.2

20. Elshafie, Elham; Kamal, Manahil & Mohamed, Nashwa (2022), "Knowledge versus Opportunity Entrepreneurship as A Driver of Economic Performance". International Journal of Business and Applied Social Science, Vol.8, Issue1

21. Emara, Amira & Mohamed, Nashwa (2021), "Global Economic Fluctuations and Human Development: How is the Impact Transmitted in Egypt?", Review of Economics and Political Sciences, Vol. 6

22. إياد النسور، خالد الختلان، عبد الرحمن الزهراني (2023) "تأثير جائحة كورونا COVID-19 على النشاط الاقتصادي للملكة العربية السعودية"، جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والادارة-، المجلد 37، العدد 2

23. شاهين، الجوهرة ومحمد، نشوى (2022) "التنمية البشرية على مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي خلال الفترة 1990-2021". المؤتمر العلمي الأول لبحوث ودراسات ومؤشرات سوق العمل: الواقع والتوجهات المستقبلية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن- مكتبة الملك فهد الوطنية. 292-268

24. السالم، أريج ومحمد، نشوى (2022) "معوقات دور المنشآت الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية". المؤتمر العلمي الأول لبحوث ودراسات ومؤشرات سوق العمل: الواقع والتوجهات المستقبلية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن- مكتبة الملك فهد الوطنية. 102 123-

ملخص دراسة

قياس تأثير الإنفاق الحكومي على نمو القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: هل صدمات أسعار النفط مهمة؟

Measuring the impact of government spending on non-oil sector growth in the Gulf Cooperation Council countries: Do oil price shocks matter?

د. يوسف محمد سعيدي*

مستشار اقتصادي بالمجلس النقدي الخليجي وعضو جمعية الاقتصاد السعودية

د. عاطف صالح الرشيدي

الرئيس التنفيذي للمجلس النقدي الخليجي

تتطلع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السعودية، البحرين، الكويت، قطر، عُمان، الإمارات العربية المتحدة) إلى تسريع التحول الاقتصادي من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية منها الانفاق الرأسمالي وتحفيز الاقتصاد غير النفطي بما ينسجم مع الأهداف المستقبلية (رؤية السعودية 2030، رؤية عُمان 2040، إلخ). وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي يعتبر تاريخيا من أهم أدوات السياسة المالية بدول المجلس بعيداً عن الاعتماد مباشرة على الضرائب كما هو الحال بأغلب الدول النفطية.

وفي ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط واعتماد الإنفاق الحكومي بدول المجلس بشكل كبير على الإيرادات النفطية فإن دراسة أثر الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على زخم التنويع الاقتصادي بهذه الدول تحتاج إلى مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مصدر تقلبات أسعار النفط واتجاهاتها.

يمثل الإنفاق الحكومي، بنوعيه الجاري والرأسمالي، أحد بنود الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وبذلك يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممثل للنمو الاقتصادي تطبيقا لما يسمى نظريا بالمضاعف المالي. ولقياس الأثر المباشر للسياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي عبر الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، تم طرح نظرية "مضاعف العمالة" في الثلاثينات من القرن العشرين الماضي على يد الاقتصادي البريطاني "ريكارد خان" في مقالته المنشورة عام 1931م بعنوان "علاقة الاستثمار المحلي بالبطالة"، ثم بعده نظرية "مضاعف الاستثمار" على يد الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز " في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" المنشور عام 1936م والذي يشير فيه إلى أن الزيادة الإجمالية في الدخل أو الإنتاج أو العمالة تتضاعف كنتيجة للزيادة الأصلية في الأصول المستثمرة.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناء على مجموعة جديدة من المضاعفات المالية المقدرة. في هذا الإطار، وناقشت أهمية أوجه عدم التناسق في تقلبات أسعار النفط في مدى تأثير الإنفاق الحكومي على نمو القطاع غير النفطي. وكفرضية لأوجه عدم التناسق، قامت الدراسة بالتمييز بين أربع حالات: بين صدمات أسعار النفط الناجمة عن العرض وتلك الناجمة عن الطلب وكذلك بين صدمات أسعار النفط الإيجابية والصدمات السلبية باعتماد التعريفات الاتية:

- صدمة الطلب على النفط: تنتج عن تغير أسعار النفط ومجموع إنتاجه العالمي في نفس الاتجاه.
- صدمة عرض النفط: تتولد عن طريق تغير أسعار النفط ومجموع إنتاجه العالمي في اتجاهين متعاكسين.
- صدمات أسعار النفط الإيجابية تنتج عن ارتفاع الأسعار والصدمات السلبية تنتج عن انخفاضها.

وتضمنت الدراسة تغيرات أسعار النفط حسب التصنيفات أعلاه، فمثلا في السنوات 1981، 1982 و1983 انخفضت أسعار النفط بفعل انخفاض الطلب. بينما سنة 2022 وسنة 2008 ارتفعت أسعار النفط على التوالي بفعل تزايد ارتفاع الطلب. وبناءً على ذلك، تم حساب ومقارنة المضاعفات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (راجع الشكل البياني) باستخدام دوال الاستجابة النبضية (Impulse Response Functions, IRF) لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregression, VAR) لكل دولة من دول مجلس التعاون، ولنموذج لوحة الانحدار الذاتي المتجه (Panel VAR) لدول مجلس التعاون الستة مأخوذة كمجموعة واحدة، خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2022.

(*) للمزيد من المعلومات حول الدراسة:

YSaidi@gmco.int

الشكل 1. المضاعفات المالية لإجمالي الإنفاق الحكومي حسب نوع الصدمة النفطية وحسب الأفق الزمني

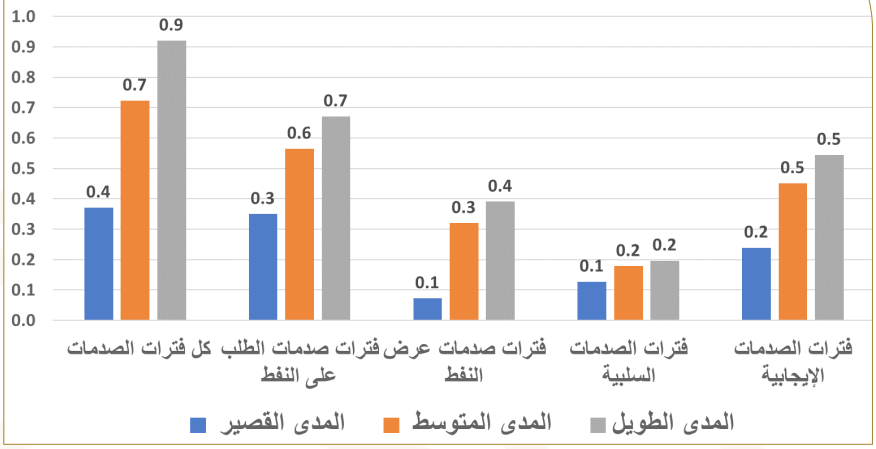

الشكل 2. المضاعفات المالية للنفقات الجارية حسب نوع الصدمة النفطية وحسب الأفق الزمني

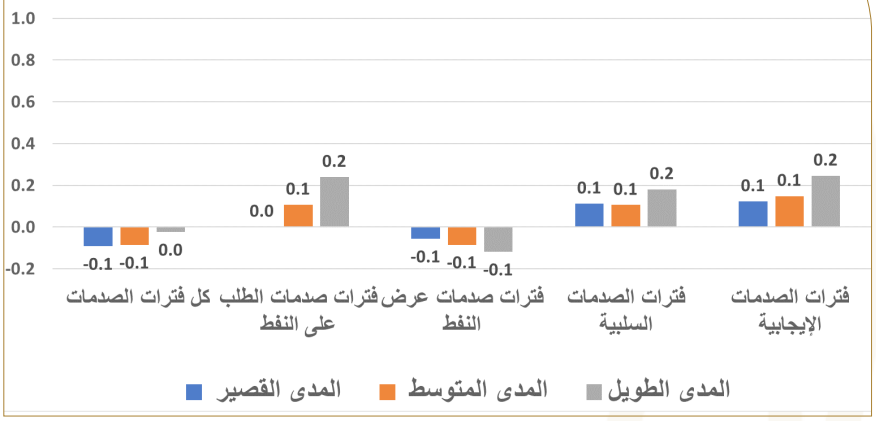

الشكل 3. المضاعفات المالية للنفقات الرأسمالية حسب نوع الصدمة النفطية والأفق الزمني

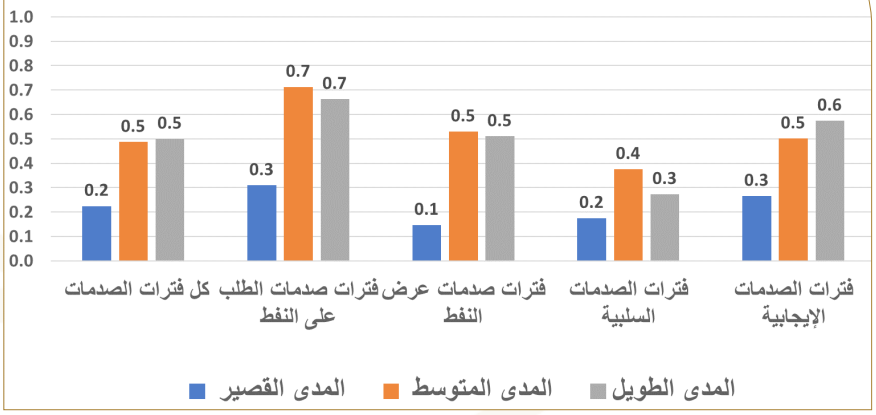

المصدر/ المؤلفون

وأظهرت نتائج الدراسة أن:

- زيادة الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي تؤدي إلى زيادة أعلى في الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثناء فترات التحسن في أسواق النفط وخاصة تلك المدفوعة بالطلب العالمي.
- الإنفاق الرأسمالي (بمضاعف متوسط من 0.2 إلى 0.6) له تأثير أكبر على نمو الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بالنفقات الجارية (بمضاعف متوسط من 0.1 إلى 0.2). علاوة على ذلك، فإن النفقات الجارية بدول البحرين والكويت وعمان وقطر ليس لها تأثير ملموس.
- بالنسبة لمملكة البحرين، يكون أثر الإنفاق الرأسمالي كبيراً على نمو الناتج المحلي غير النفطي خلال فترات الركود في أسواق النفط (من 0.3 إلى 0.7) وكذلك حينما تكون التغيرات في أسواق النفط ناتجة عن شح في العرض (من 0.3 إلى 1.3).
- بالنسبة لدولة الكويت، يبدو أن تأثير مضاعفات الإنفاق الرأسمالي (من 1.8 إلى 3.7) مرتفعاً في فترات تحسن سوق النفط الناتجة عن شح في العرض.
- في المملكة العربية السعودية، تعتبر كلا مضاعفات النفقات الرأسمالية (من 0.1 إلى 0.2) ومضاعفات النفقات الجارية (من 0.1 إلى 0.5) ذات أهمية. إلا أن نتائج الدراسة تبين أن مضاعفات الإنفاق الجاري تكون منخفضة نسبياً خلال فترات الركود في أسواق النفط، بينما تكون مرتفعة نسبياً خلال فترات التحسن في أسواق النفط الناتجة عن صدمات الطلب.
- في دولة عمان، يلاحظ من خلال نتائج الدراسة أن مضاعفات الإنفاق الرأسمالي تبدو متوسطة إلى مرتفعة في كل الفترات (من 0.1 إلى 0.7)، باستثناء فترات الركود في أسواق النفط ووقتما تكون تغيرات أسعار النفط مدفوعة بالعرض.
- في دولة قطر، يستنتج من خلال الدراسة أن مضاعفات الإنفاق الرأسمالي (من 0.8 إلى 1.7) تبدو مرتفعة، باستثناء فترات تحسن أسعار النفط الناتجة عن شح في العرض.
- في دولة الإمارات العربية المتحدة، يستخلص من نتائج الدراسة أن مضاعفات الإنفاق الرأسمالي (من 0.1 إلى 0.2) ومضاعفات الإنفاق الجاري (0.3 إلى 0.6) لها تأثير ملموس خلال فترات الركود في أسواق النفط.

تستنتج الدراسة بشكل عام أن التحكم في الإنفاق الجاري وتعزيز الإنفاق الرأسمالي يمكن أن يسمحا لزيادة التوسع المالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما يؤدي إلى تأثير أقوى على النشاط الاقتصادي غير النفطي. على المدى المتوسط، كما نستنتج من خلال الدراسة أن الدعم الحكومي لاستثمارات رأسمالية موجهة بعناية قد يساهم في تعزيز قوي للقطاع غير النفطي، فضلاً عن أن الإصلاحات الضريبية الأساسية قد تساعد أيضاً في تحسين استدامة المالية العامة وخفض تذبذباتها. كل هذه الخلاصات تبين أن استخدام الإنفاق الرأسمالي الحكومي المُنتج قد يشكل أداة أساسية وفعالة لتحقيق الأهداف التنموية الاستراتيجية لخطط التنمية الوطنية لدول المجلس من خلال زيادة الإنتاجية المحلية وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

ملخص كتاب "قادة النفط Oil Leaders"

تأليف د. إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا

استعراض د. وليد خدوري

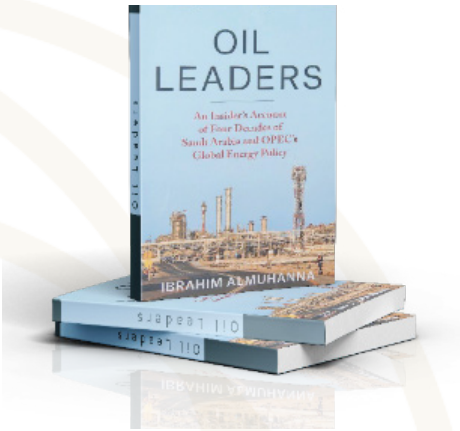

صدر هذا الكتاب عام 2022م باللغة الانجليزية عن واحد من أهم مراكز أبحاث الطاقة في الولايات المتحدة، وهو مركز دراسات سياسات الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا، ودار نشر جامعة كولومبيا في نيويورك، بعنوان:

Oil Leaders: An Insider's Account of Four Decades of Saudi Arabia and OPEC's Global Energy Policy

"قادة النفط: رواية من الداخل لأربعة عقود من سياسات الطاقة العالمية للمملكة العربية السعودية ولمنظمة أوبك".

يهدف الكتاب إلى تزويد القارئ المطلع بشكل عام على الخلفية الدقيقة للتطورات النفطية والجيو - سياسية المترتبة عليها، كما يزود المراقبين للصناعة النفطية بتفاصيل مسيرة اتخاذ القرارات النفطية من خلال البحث في أداء وأدوار الوزراء وكبار المسؤولين النفطيين للحصول على نظرة شمولية. ويتميز الكتاب بحكم وظيفة المؤلف السابقة، مستشاراً لوزير البترول السعودي وعلاقاته الجيدة بعدد كبير من المسؤولين النفطيين والمراقبين مما مكنه من الحصول على معلومات قيّمة، إضافة إلى مصداقية وغزارة المعلومات في الكتاب.

ركّز المؤلف على أداء كبار المسؤولين في الأزمات النفطية الحرجة منذ النصف الثاني من الثمانينات، منها: الحرب العراقية - الإيرانية، وانهيار أسعار النفط، وغزو العراق للكويت في صيف 1990، والحصار الاقتصادي على العراق طوال عقد التسعينات، وبروز صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة وانعكاسها على تدهور الأسعار، واتفاقية باريس لتصفير الانبعاثات لعام 2015 وما تلاها من نقاشات وتجاذبات، وتأسيس تحالف أوبك بلس من 23 دولة منتجة في عام 2016 والتي سبقها اتفاق نفطي استراتيجي بين السعودية وروسيا.

وانطلق المهنا في كتابه من قاعدتين أساسيتين، أهمية المحافظة على استقرار أسواق النفط بتوازن العرض والطلب، واعتدال الأسعار للمحافظة على حصة النفط في سلة الطاقة العالمية وهي القاعدتين التي بدأت الدول المنتجة تنفيذها منذ أوائل السبعينات للقرن العشرين من خلال عدة محاور، والتي تطرق لها المؤلف من خلال تحليل نتائج مخاطر زيادة الإنتاج لبعض الدول عن الحصص المقررة من قِبل منظمة أوبك، ومن خلال اطلاعه الشخصي على بعض المحادثات الرسمية منذ منتصف الثمانينات وحتى مؤخراً.

وتتمثل هذه المحاور تحديداً في مبادرة منظمة أوبك في تغيير أساسيات الصناعة النفطية العالمية وبدء استلام زمام الأمور (السياسات الإنتاجية والتسويق) من هيمنة الشركات النفطية العالمية، ودراسة الأرقام والمعلومات المتوافرة لدى الدول المنتجة من شركاتهم النفطية الوطنية ذات العلاقة اليومية المباشرة مع الأسواق العالمية، ومعلومات وسائل الإعلام النفطية المتخصصة التي هي على صلة مستمرة مع الأسواق العالمية، والاجتماعات الوزارية لمنظمة أوبك واللجان المسؤولة في المنظمة، ثم توسع دائرة الاهتمامات من خلال جهود منظمة أوبك وتعاونها مع مجموعة أوبك بلص.

بحث الكاتب بإسهاب في مواقف الوزراء ورؤساء شركات النفط الوطنية، بالإضافة إلى دور زعماء الدول في التوصل إلى قرارات نفطية حاسمة والتوصل إلى حلول للازمات السعرية النفطية التي تدهورت في بعض الأحيان إلى 10 دولارات للبرميل والآثار الاقتصادية السلبية على الدول المنتجة، ناهيك عن الانعكاسات الجيو - سياسية لبعض السياسات النفطية، مثل المفاوضات الدقيقة والصعبة لاستقرار الأسعار.

كما أشار الكتاب بالتفصيل لمواقف محورية للقيادة السعودية مع زعماء الدول المستهلكة للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية (مثل الرئيس بوش الابن والرئيس أوباما) وبريطانيا (رئيس الوزراء غوردن براون) تتعلق بقضايا بالغة الأهمية. فعلى سبيل المثال أورد الكتاب طلب الملك عبد الله بن عبد العزيز (رحمه الله) من وزير البترول (حينها) المهندس علي النعيمي التوضيح بشكل مباشر لهؤلاء الزعماء السياسات النفطية الثابتة للمملكة والاجراءات العملية التي تنطلق منها في سبيل تحقيق استقرار الاسواق والاسعار بما يخدم مصالحها الوطنية طويلة الأجل وعلاقاتها بالمستهلكين وبما يجنب العالم خصوصاً الدول النامية أي خضات اقتصادية.

ويُقدم الكتاب تحليلاً قيماً لأحداث هيمنت على صناعة النفط العالمية خلال الربع الأخير للقرن العشرين والعقدين الأولين للقرن الحالي، ولتقلبات الأسعار العالمية التي كانت متأثرة كثيراً بالاضطرابات الجيوسياسية الاقليمية الناتجة من التوترات السياسية في الشرق الاوسط. كما تطرق الكتاب لنجاح الوفود السعودية في دحر التشكيك في امكانات الطاقة الانتاجية لشركة ارامكو السعودية وذلك لأجل اعادة الثقة للأسواق من خلال تزويدها بأرقام صحيحة عن قدرات السعودية الاحتياطية ومخططاتها لزيادة الطاقة الانتاجية لمقابلة نمو الطلب المستقبلي.

كما وضح الكتاب تبني وزارة البترول سياسة ذات شقين متكاملين للتعامل مع الارتفاع في أسعار النفط الى 147$ في عام 2008 من خلال أولاً استخدام أساسيات السوق بزيادة الانتاج، وثانياً التوجه الى العوامل "النفسية"، بتزويد "الأسواق المستقبلية" في لندن ونيويورك، و "وسائل الاعلام" وصناديق التحوط والبنوك التجارية ودور الاستشارات النفطية والمسؤولين في الدول النفطية والمستهلكة وشركات النفط، تأكيدات فعلية عن توازن العرض والطلب في الاسواق والمستوى المرتفع للمخزون النفطي التجاري.

إضافة الى ذلك تحدث الكتاب عن انهيار الأسعار في عامي 2015-2016، وبداية تعاون الرئيس الروسي فلدمير بوتن مع زعماء الدول المنتجة المهمين

وخصوصاً خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وكان حجر الزاوية في ذلك اجتماعه في سبتمبر 2016م مع سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال قمة العشرين في الصين.

تناول الكتاب في الفصل الأخير التطورات التي مرت بالصناعة والسوق البترولية (2019-2020) والدور القيادي الذي قام به سمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، وسمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة في التعامل بنجاح مع تلك التطورات الهامة بما في ذلك الهجوم الارهابي على المنشآت البترولية في بقيق وخريص عام 2019، والتي تعالج أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً، وكذلك موضوع طرح شركة أرامكو والذي تم في نهاية الأمر في سوق الأسهم السعودية. وفي بداية عام 2020 انهار الطلب على البترول وانهارت معه الأسعار بشكل غير مسبوق وحدث هذا نتيجة لتفشي جائحة كورونا التي سببت توقف مفاجئ للاقتصاد العالمي، الا أن السعودية وبالتعاون مع العديد من الدول المنتجة للبترول، بما في ذلك الولايات المتحدة تمكنت فعلاً من إعادة الاستقرار للسوق.

شرح المؤلف عبر عدة فصول من الكتاب المشكلة المزمنة تاريخياً التي تواجه منظمة أوبك ومجموعة أوبك بلس، والناتجة عن تسرع بعض الدول النفطية زيادة طاقتها الانتاجية الكامنة الى مستويات أعلى بكثير عن نسب حصصها التقليدية دون اكتراث لنظام الحصص المقرر. ولذا يتزايد الانتاج حال تطوير الطاقة الانتاجية الجديدة، والارتباكات التي تنتج بسبب تجاهل نظام الحصص، وزيادات الامدادات في السوق، والصعوبة في تأسيس نظام حصص جديد بنسب انتاجية ذات مصداقية. اخيراً وليس اخراً، تجدر الإشارة الى أن الكتاب تطرق في مواقع عدة الى مواضيع حيوية تتعلق بمستقبل الطاقة والبترول تحديداً، والاختلافات الدولية الكبيرة حول السياسات المتعلقة بقضايا البيئة، والانبعاثات والتحول الى الطاقة المتجددة النظيفة.

تعامل المملكة العربية السعودية مع التضخم

Saudi Arabia's handling of inflation

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد

أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود

رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

شهد عام 2023م ارتفاع عالمي في معدلات التضخم، مما أثر على اقتصادات العالم بأكملها، ولم تكن المملكة العربية السعودية بمأمن من هذه الضغوط التضخمية. ومع ذلك اتخذت حكومة المملكة تدابير عاجلة للتخفيف من تأثير هذه الضغوطات التضخمية والحفاظ على رفاهية المواطنين، حيث تعود المحددات الرئيسية للتضخم لهذه الفترة لعوامل عالمية، بما في ذلك اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد19-، والحرب المستمرة في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الطاقة. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة تكاليف السلع والخدمات، والتي تم نقلها إلى

المستهلكين، في ظل عوامل محلية كتطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2018م وهي تعتبر إجراءً ضروريًا لتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، وربما وضعت عبئًا إضافيًا على ميزانيات الأسر. وإدراكاً للتحديات التي يفرضها التضخم، اتبعت حكومة المملكة نهجاً متعدد الجوانب لمعالجة هذه القضية. أدى إلى تحسن معدلاته والذي شهد تراجعا من 3.4 في يناير 2023م إلى 1.7 في نوفمبر 2023م.

عوامل التضخم في المملكة خلال الفترة:

يمكن القول ان الارتفاع الحاد في معدل التضخم في المملكة يعود لمجموعة من العوامل، في مقدمتها الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الفائدة العالمي وذلك بهدف السيطرة على التضخم،، مما أدى لزيادة تكلفة الاقتراض خاصة من البنوك المحلية. ويتضح من العوامل السابقة ان التضخم المستورد هو العامل المهيمن على طبيعة التضخم بتلك الفترة. ونتج عن هذه السمات بعض السمات المصاحبة للتضخم تمثلت في التوزيع غير المتكافئ للتضخم حيث تأثرت بعض السلع والخدمات بشكل أكبر من غيرها بارتفاع الأسعار في المملكة عام 2023م. فمثلاً سجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى نسبة ارتفاع بين الاقسام الرئيسة في المؤشر العام للأسعار في الربع الثالث من عام 2023م حيث ارتفع بنسبة 8.6 % مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، في حين، سجل قسم الملابس والأحذية أعلى انخفاض سنوي بين الاقسام الرئيسة بنسبة 3.9%.

إدراكاً للتحديات التي يفرضها التضخم، اتبعت حكومة المملكة نهجاً متعدد الجوانب لمعالجة هذه القضية. فقد نفذت مجموعة من التدابير المالية والنقدية والهيكلية لتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي وشملت هذه الاستراتيجية تدابير قصيرة الأجل لتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين ومبادرات طويلة الأجل لتعزيز الاقتصاد واستقرار الأسعار وضمان النمو الاقتصادي.

اولا: استراتيجية قصيرة المدى:

إدراكاً للتأثير المباشر للتضخم على مواطنيها، أعطت حكومة المملكة أولوية لتدابير قصيرة المدى لتوفير الحماية وتخفيف العبء على الأسر. وشملت هذه التدابير: المساعدات المالية المباشرة حيث قامت بتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية، مثل الصندوق المجتمعي من تقديم مساعدات مالية مباشرة للأسر ذات الدخل المنخفض. وساعد هذا الدعم المباشر على تعويض ارتفاع تكاليف المعيشة وضمان حصول الفئات الضعيفة من السكان على السلع والخدمات الأساسية. كذلك تم تثبيت سقف أسعار الوقود، على أن تتحمل الدولة فارق الزيادة، بالإضافة إلى تخصيص دعم مالي بقيمة 20 مليار ريال (5.3 مليار دولار) كتحويلات نقدية لدعم مستفيدي الضمان الاجتماعي وبرنامج حساب المواطن، ولدعم صغار مربي الماشية، وزيادة المخزونات الاستراتيجية للمواد الأساسية والتأكد من توفرها.

من جهة أخرى تمت مراقبة الأسواق من قبل الجهات المعنية لمنع استغلال الوضع من قبل التجار وحماية المستهلكين، فرضت الحكومة ضوابط على بعض أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والوقود. وساعد هذا التدخل على استقرار الأسعار وتخفيف الأثر التضخمي على الضروريات الأساسية. من جهة أخرى نفذت الحكومة مبادرات لتشجيع مشاركة المرأة والشباب في القوى العاملة من خلال توسيع فرص العمل وزيادة دخل الأسر، والذي خفف من الضغوط الناجمة من التضخم.

ثانيًا: استراتيجية طويلة المدى:

في الوقت الذي تعالج فيه التحديات المباشرة للتضخم، دشنت حكومة المملكة أيضًا استراتيجية طويلة المدى لتعزيز الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام. وقد ركزت هذه الاستراتيجية على التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على صادرات النفط وتعزيز المرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، حيث اتبعت الحكومة خطة شاملة للتنويع الاقتصادي. وتهدف هذه الخطة إلى توسيع القطاعات غير النفطية، مثل السياحة والتصنيع والتكنولوجيا، وخلق فرص اقتصادية جديدة وتقليل التعرض لتقلبات أسعار النفط، مع نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بمعدل 5.9% في عام 2023م، في ظل أداء إيجابي للمؤشرات الاقتصادية بشكل عام. كما أعلن صندوق النقد الدولي عن توقعاته أن تسجيل الاقتصاد السعودي نسبة نمو تصل إلى 7,6 %، سيُعد على نسبة نمو والأسرع بين مجموعة العشرين. كما واصلت الحكومة الاستثمار في البنية التحتية إدراكاً منها لأهمية ذلك في دعم النمو الاقتصادي، واستثمرت بكثافة في تطوير وتحديث شبكات النقل والمرافق والبنية التحتية الرقمية والتي تهدف لتحسين الاتصال وتعزيز الإنتاجية وجذب الاستثمار الأجنبي.

كذلك عملت الحكومة لتمكين القطاع الخاص حيث قامت بتعزيز بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار والاستثمار. ومن خلال إنشاء نظام بيئي تجاري داعم، سعت الحكومة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي ودفع النمو المستدام. وقد شهدت تلك الجهود اشادات دولية متعددة، فقد أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً إيجابياً عن المملكة العربية السعودية عقب اختتام مناقشات مشاورات المادة الرابعة مع المملكة، أكد خلاله أن الاقتصاد السعودي يشهد حالة ازدهار ونمو بسبب الإصلاحات المستمرة في إطار رؤية السعودية 2030، كما أشاد الصندوق بجهود المملكة لاحتواء التضخم الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي بعد عدة ازمات دولية منها الحرب الروسية الاوكرانية، كما اشارت وزارة المالية السعودية ان معدل التضخم سيبقى عند مستويات مقبولة نسبيا على المدى المتوسط. وفي بيانها التمهيدي لميزانية العام 2024، أشارت التوقعات الأولية للوزارة إلى بلوغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك لكامل عام 2023 نحو 2.6%. وتتوقع وزارة المالية السعودية انخفاض معدلات التضخم إلى 2.2% في 2024، على أن تصل في 2025 إلى 2.1%. وفي العام 2026 توقع وزارة المالية السعودية أن تصل معدلات التضخم في المملكة إلى 1.9% فقط.

أظهرت حكومة المملكة التزاماً قوياً بحماية وضمان الاستقرار الاقتصادي، فقد نجح النهج المتعدد الجوانب الذي تبنته الدولة في معالجة الضغوط التضخمية بشكل فعال مع إرساء الأساس لاقتصاد أكثر مرونة وتنوعاً. ويمكن أن تعزى ذلك إلى عدة عوامل منها التدخل في الوقت المناسب حيث إن إدراك الحكومة المبكر لتهديد التضخم سمح باتخاذ إجراءات سريعة، ومنع المزيد من الزيادة وتخفيف العبء على المواطنين. ويمكن القول انه مع استمرار تطور المشهد الاقتصادي العالمي، سيكون النهج الاستباقي للحكومة السعودية والتركيز على النمو المستدام أمرًا حاسمًا لضمان استمرارية ازدهار الاقتصاد في السنوات القادمة.

رؤية المملكة 2030 والتنمية المستدامة

The Kingdom's Vision 2030 and sustainable development

معالي الدكتور أحمد بن محمد السالم

نائب وزير الداخلية وعضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية (سابقاً)

في شهر سبتمبر من عام 2015م، اعتمدت الدول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الـ(17)، والبالغ عددها (193) دولة، خطة التنمية المستدامة، والمتضنة (17) هدفاً للتنمية المستدامة، تقوم الدول بتنفيذها على مدار (15) عاماً، اعتباراً من 1/1/2016م ولغاية عام 2030م، في حين اقر مجلس الوزراء في شهر ابريل لعام 2016م، رؤية المملكة 2030، هي الاخرى مدتها (15) عاماً، وبدأ تنفيذها على الفور.

والرؤية لم تأتي من فراغ بل استندت الى تجارب الدول الناجحة في هذا المضمار كالنمور الاربعة والنظريات التنموية المطبقة على ارض الواقع وكذلك دراسات وتقارير وقرارات المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة. اذاً لا غرابة ان تكون اهداف التنمية المستدامة ماثلة وحاضرة لدى صانعي القرار عند اعداد الرؤية، وان تأتي في اهدافها ومضامينها منسجمة مع اهداف التنمية المستدامة التي سبق للمملكة الموافقة عليها، والشروع في العمل بها. والمعروف عن المملكة جديتها في العمل والتعامل مع ما يصدر عن المنظمات الاقليمية والدولية من قرارات وتوصيات، تخدم الانسانية والبشرية جمعاء.

ونتيجة للسياسات الحصيفة والتخطيط المتقن، جاءت الرؤية في اهدافها وبرامجها ومبادراتها محققة لاهداف التنمية المستدامة الى حد كبير، فالقارئ يجد مدى التوافق مابين اهداف الرؤية الـ(96) هدفاً وبين اهداف التنمية المستدامة الـ(17). وتشتمل اهداف الرؤية والتنمية المستدامة على الابعاد الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). ففي المجال الاقتصادي، نص الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة على"تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والتوظيف الكامل للعمالة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" ويقابله في اهداف الرؤية (تنمية وتنويع الاقتصاد وزيادة معدلات التوظيف واتاحة فرصة العمل للجميع).

وفي الجانب الاجتماعي، تضمنت اهداف التنمية المستدامة "ضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية والرفاهية وضمان ان تتاح للجميع فرص متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" في حين استحوذ قطاعي التعليم والصحة على نصيب الاسد من اهداف الرؤية ومنها الارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين مخرجات التعليم الاساسية وتحسين تكافئ فرص الحصول على التعليم.

وفي البعد البيئي، نصت اهداف التنمية المستدامة على اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وضمان الاستعمال المستدام لها وحماية النظم الايكلوجية البرية ويقابلها في الرؤية هدف استراتيجي "ضمان الاستدامة البيئية" تفرع عنه اهداف فرعية كالحد من التلوث وحماية البيئة من الاخطار الطبيعية وحماية وتهيئة المناطق الطبيعية.

ويتضح مما ذكر، العلاقة الوثيقة والمتينة ما بين المطلب الدولي في ايجاد تنمية مستدامة في البلاد وبين اهداف الرؤية في خلق اقتصاد وطني مستدام وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، يعم نفعها ابنا الوطن ايا كانوا واينما كانوا. وتتقاطع الرؤية مع اهداف التنمية المستدامة في العمل على تحسين جودة الحياة والمستوى المعيشي لكافة افراد المجتمع.

ولن تترك الرؤية كما هو الحال مع اهداف التنمية المستدامة اياً من المواطنين مهمشاً وفي المقعد الخلفي.

وأكبر دليل على ذلك تأسيس حساب المواطن في عام 2017م لتخفيف الاعباء عن المواطن السعودي وتقديم الدعم المادي للاسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط وحماية الاسر السعودية من الاثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الاصلاحات الاقتصادية المختلفة وغلاء المعيشه. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المستفدين خلال شهر أكتوبر لعام 2023م أكثر من 50% من عدد السكان السعوديين (10.7 مليون مستفيد وتابع)، حصلوا على (3.4) مليار ريال. كذلك شهدت معدلات البطاله انخفاضاً ملموساً، حيث بلغت 8% في الربع الرابع من عام 2022م بدلاً من 11.6% قبل الرؤية. وبفضل رؤية المملكة 2030م وبرامجها، تضاعفت مشاركة المرأة في سوق العمل لتصل 37%، مما يساعد على تعزيز هدف المساواة بين الجنسين.

والجدير بالذكر بانه يصدر عن جهات الاختصاص تقارير ربع سنوية عن ما يتم انجازه من اهداف ومستهدفات الرؤية وكذلك تقارير سنوية عن التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة. وغني عن القول ان التحديات جسيمة والاعباء كبيرة لتحقيق كامل اهداف الرؤية واهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030م، وبتحقيقها تكون المملكة انتقلت بإذن الله الى دائرة الدول المتقدمة.

وكلنا تفاؤل بتجاوزنا لهذه التحديات، فمهندس الرؤية سمو ولي العهد حيث انجزت المملكة في غضون سبع سنوات ونصف ما يحتاج إنجازه عقود من الزمن وتحولت الكثير من الاحلام الى واقع، كيف لا وقد تخرج من مدرسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، صاحب الخبرة في التعامل مع مجمل القضايا والاحداث بحكمة وحنكة ونفاذ بصيرة، واكتسب الكثير من التجارب والمعارف التي ساهمت اليوم في وضع بلادنا على دروب التقدم والتطور والرقي.

الأزمات المالية والتغلب عليها

Financial crises and overcoming them

د. حاتم خالد عقيل

نائب رئيس جامعة الأعمال والتكنولوجيا للشؤون الأكاديمية

عضو جمعية الاقتصاد السعودية

عندما يتعلق الأمر بمناقشة الأزمات المالية وأهميتها، فإن أحد أبرز المؤشرات المتعلقة بها هو منحنى العائد السلبي (Inverted Yield Curve)، حيث يكون لأدوات الدين طويلة الأجل عائدٌ أقل من أدوات الدين قصيرة الأجل ذات نفس الجودة الائتمانية. يعكس منحنى العائد الطبيعي عادةً اتجاهًا صاعدًا، مع تحقيق عائد أعلى للإقراض لفترة أطول. وكلما طالت المدة، كلما ارتفع العائد المتوقع. في التاريخ، تجاوزت العائدات على الديون طويلة الأجل عادةً العائدات على الديون قصيرة الأجل، إلا في فترات قليلة، وكانت هذه الفترات عادةً ما تليها أزمات مالية في فترات متفاوتة. وفي الوقت الحالي، تواجه الولايات المتحدة منحنى عائد سلبي، حيث امتدت فترة الانعكاس السلبي بين عائد سندات الخزانة لعشر سنوات والعائد لعامين لفترة 498 يومًا، وهو رقم طويل مقارنة بجميع الأزمات المالية السابقة، مثل أزمة الدوت كوم في عام 2000 وحتى الركود في عام 1981. وجميعها لم تستمر لمدة أطول من الأزمة التي امتدت من عام 1978 إلى 1980، حيث استمر منحنى العائد السلبي لمدة 626 يومًا.

يرتبط هذا المؤشر عادةً بالحذر وتوقعات بتباطؤ في الاقتصاد. وقد تنبأ الاقتصاديون بحدوث ركود لأكثر من عام، لكن حتى الآن، تحولت توقعاتهم إلى الهبوط الناعم (Soft Landing). ومع استمرار التحسن في أرقام التضخم، يبقى السؤال حول مدى استمرار هذا الانعكاس أو عودته إلى منحنى العائد الطبيعي المتجه صعودًا. لذا، سنتحدث الآن عن الأزمات المالية وأشكالها المختلفة، بدءًا من انهيارات أسواق الأوراق المالية والفشل المصرفي وصولًا إلى انخفاض قيمة العملة والركود الاقتصادي. إن فهم الأسباب والعواقب والحلول المحتملة للأزمات المالية أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات والشركات وعامة الناس.

تنبع الأزمات المالية عادةً من مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والسلوكية، كما أنها تشمل مجموعة من المحفزات الشائعة ومنها يلي:

- الديون المفرطة: يمكن لمستويات الديون المرتفعة، سواء على مستوى الشركات أو الحكومة أو الأفراد، أن تخلق نقاط ضعف. عندما يكافح المقترضون للوفاء بالتزاماتهم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى سلسلة من المشاكل المالية.
- فقاعات الأصول: فقاعات المضاربة، حيث تصبح أسعار الأصول مثل العقارات أو الأسهم منفصلة عن قيمتها الجوهرية، يمكن أن تنفجر في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة.
- الفشل المصرفي: يمكن أن يؤدي الانهيار في القطاع المصرفي، الناجم عن قضايا مثل عدم كفاية إدارة المخاطر، إلى فقدان الثقة، مما يؤدي إلى تأثير الدومينو في جميع أنحاء النظام المالي.
- العوامل الاقتصادية العالمية: يمكن أن تساهم الاختلالات الاقتصادية على المستوى العالمي، مثل العجز التجاري أو اختلالات العملة، في عدم الاستقرار المالي.

ومن ناحية أخرى، فالأزمات المالية تصاحبها تداعيات واسعة النطاق ويمكن أن تكون لها آثار عميقة على جوانب المجتمع المختلفة ومن أبرزها:

- الانكماش الاقتصادي: غالبًا ما تؤدي الأزمات المالية إلى انكماش اقتصادي، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي والشركات.
- اضطراب السوق: قد تشهد أسواق الأسهم انخفاضات حادة، وقد يواجه المستثمرون خسائر كبيرة مع انخفاض قيمة الأصول، وهذا له سلبيات بعيدة المدى على الطبقة الوسطى بالذات حيث قد تكون وضعت جُل مدخراتها في هذه الأسواق.
- ضغوط النظام المصرفي: قد تواجه المؤسسات المالية مشكلات السيولة والمخاوف المتعلقة بالملاءة المالية، مما يدفع الحكومة إلى التدخل لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي.
- أزمات الديون السيادية: في بعض الحالات، تؤدي الأزمات المالية إلى مشاكل الديون السيادية، حيث تواجه الحكومات تحديات في خدمة التزامات ديونها.

ونظراً لأهمية الأزمات المالية وخطورتها فيتطلب الأمر معالجة ذلك من خلال اتباع نهج منسق ومتعدد الأوجه منها ما يلي:

- السياسة النقدية: غالبًا ما تلعب البنوك المركزية دورًا رئيسيًا في تخفيف الأزمات المالية من خلال تنفيذ السياسات النقدية، مثل تعديلات أسعار الفائدة، لتحقيق استقرار الاقتصاد.
- السياسة المالية: قد تنفذ الحكومات تدابير التحفيز المالي، مثل زيادة الإنفاق العام أو الحوافز الضريبية، لتعزيز النشاط الاقتصادي خلال فترة الركود.
- التنظيم المالي والحوكمة: يمكن أن يساعد تعزيز القواعد التنظيمية والإشراف المالي في منع الإفراط في المخاطرة وتعزيز مرونة النظام المالي.
- التعاون الدولي: بما أن الأزمات المالية غالبًا ما يكون لها آثار عالمية، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية. ومن الممكن أن يساهم التنسيق بين البنوك المركزية والسلطات المالية في إدارة الأزمات بشكل أكثر فعالية.

ختاماً، يمكننا القول إنه على الرغم من أن الأزمات المالية تمثل تحديًا، إلا أنها توفر أيضًا فرصًا للتفكير والإصلاح والمرونة. ومن خلال التعلم من الأزمات الماضية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة، وتعزيز التعاون الدولي، يستطيع المجتمع أن يبني أنظمة مالية أكثر قوة وأكثر تجهيزا لمواجهة أزمات المستقبل. وبينما نتعامل مع تعقيدات المشهد المالي، فإن الالتزام الجماعي بالممارسات المالية المسؤولة والتركيز على الاستدامة طويلة الأجل يمكن أن يساهم في اقتصاد عالمي أكثر استقرارًا ومرونة.

جامعة الأعمال والتكنولوجيا تدشن مجلة "المنظور الاقتصادي"

دشنت جامعة الأعمال والتكنولوجيا (بجدة) في شهر أكتوبر 2023م إطلاق مجلتها "المنظور الاقتصادي" UBT Eonomic Review باللغتين العربية والانجليزية. وكما ذكر سعادة الدكتور/ عبدالله صادق دحلان (رئيس مجلس أمناء الجامعة) في افتتاحية العدد الأول للمجلة "أن هذه المجلة الاقتصادية تُشكل مبادرة جديدة ونوعية حيث تسعى لتكون منصة للتحليل الدقيق والتقييم النقدي والمناقشات الفكرية حول مختلف القضايا الاقتصادية التي تؤثرعلى المجتمع السعودي، بما يعزز المعرفة بالنظريات والممارسات والسياسات الاقتصادية المعاصرة، وكذلك ستسهل التعاون بين مختلف التخصصات وتشجع الباحثين من مجالات متنوعة على المساهمة بخبراتهم". وتتكون مجلة المنظور الاقتصادي من ثلاثة أقسام رئيسة:

- القسم الأول يحلل مؤشر العقار الكلي (والسكني والتجاري) ويهدف لدراسة تأثير سوق العقارات على الاقتصاد السعودي، من خلال تحليل الاتجاهات وديناميكيات السوق والآثار الاجتماعية والاقتصادية وتحليل الاتجاهات ومخاطر الاستثمار، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

- القسم الثاني يُعنى بمؤشر نقاط البيع في المملكة العربية السعودية لخلق تصورعن نشاط البيع بالتجزئة وسلوك المستهلك وأنماط المبيعات والشكل العام لهذا القطاع، ويقوم بتحليل نقاط البيع ومبيعات الأغذية والمقاهي ليستكشف ما يفضله المستهلك وما يمر به القطاع، كما تهتم المجلة بدراسة الآثار المترتبة عن مؤشر نقاط البيع وتعزز الحوار الذي يسهم في نمو وتقدم قطاع البيع بالتجزئة.

- القسم الثالث يهتم بتحليل الأحداث العالمية المعاصرة مع التركيز على إدراك تفرعاتها وتعقيداتها وربطها بالأهداف الاقتصادية والوطنية للمملكة، وتقديم مساحة لمشاركة الآراء المختلفة ونتائج الأبحاث والأفكار الريادية والعمل على تعزيز الفهم العميق لأسباب وأبعاد هذه القضايا والأحداث.

Scan to download the first issue of UBT Economic Review

إصدارات جديدة لجمعية الاقتصاد السعودية

1) أصدرت جمعية الاقتصاد السعودية العدد 2 من المجلد 15 (عدد شهر ديسمبر 2023م) من مجلتها "دراسات اقتصادية" وهي سلسلة دورية علمية محكمة تصدر منذ عام 1998م وتخضع جميع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها. يحتوي هذا العدد على الابحاث التالية:

- دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية (صلاح سعيد عبد الغني).
- أثر الخدمات اللوجستية على الصادرات في دول مختارة (بيان الجعيد وفيفيان نصرالدين)
- أثر تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2021) (سارة المقبل ونشوى محمد).
- تأثير فايروس كورونا (كوفيد19-) على سوق الأسهم السعودي في قطاعات مختلفة: دراسة تجريبية باستخدام نموذج NARDL (نوف سعود النفيسة).

2) أصدرت جمعية الاقتصاد السعودية تقرير "الصناديق السيادية" وذلك بالمشاركة مع مركز التواصل والمعرفة المالية في وزارة المالية (متمم)، ويستمد التقرير أهميته حيث أن الصناديق السيادية تمثل كيانات تدير أصول وفوائض الدول وتُسهم في تخفيف أثار الأزمات الاقتصادية، وتُعد محركاً مهماً للتنويع الاقتصادي كما هو الحال مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي.

جمعية الاقتصاد السعودية
قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود
ص.ب 71115 الرياض 11587
هاتف (4674141) فاكس (4674142)